

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

وعلى ذلك نستطيع أن ننظر لعلم الاجتماع علي أنه العلم الذي يدرس الإنسان في كافة علاقاته الاجتماعية لأنها تلقى ضوءاً على تلك العلاقات فتوضح مدى تأثيرها ومدى تأثرها بها. أما العلوم الأخرى، كالتاريخ مثلاً الذي يفسر لنا سلوك الأفراد والجماعات في الماضي، وعلم السياسة الذي يفسر ويحلل لنا ظاهرة القوة والسلطة وتوزيعها في المجتمعات المختلفة في الماضي، كل هذه أمور ليست وحدها مهمة لعالم الاجتماع ولكن لا غنى له عنها إذا أراد حقاً أن يفهم المجتمع وظواهره^(٧).

ولسوف نتناول فيما يلي علاقة علم الاجتماع بالعلوم التي قد تتداخل معه بشكل مباشر، أعني (الأنثروبولوجيا - الفلسفة الاجتماعية - علم النفس - التاريخ - علم السياسة - علم الاقتصاد).

١ - علم الاجتماع والأنثروبولوجيا:

إذا كان علم الأنثروبولوجيا يقوم بدراسة الإنسان في كل الأزمنة والعصور سواء منها ما كان قبل التاريخ أو بعده، وتتطرق دراسة هذا العلم التركيب العضوي للإنسان في مختلف مراحل تطوره فهو يقوم بتشريح البناء الجسماني والهيكل الفيزيقي للنوع الإنساني كما يدرس التطور والتغيرات الحضارية للإنسان منذ نشأته. ونشأة لغته وأساليبه في التفكير والعمل والحرف التي امتنها وتطورها وتطور عاداته وتقاليده ولغاته وعناصر ثقافته، وتهتم الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية كذلك بدراسة الظروف الإقليمية والبيئية والمناخية ومبلغ تأثيرها في التركيب الجسمي والنشاط الاجتماعي والتراث الثقافي، ومدى التشابه والتباين بين مختلف الأقاليم والبيئات. ومهما كان الأمر تحاول الأنثروبولوجيا إظهار العلاقات الاجتماعية الكلية في نسق واحد يساعد العقل على إدراك الحقيقة من مختلف نواحيها واتجاهاتها ككل مترابط يؤدي إلى تبين الملامح الأساسية الهامة لتلك العلاقات.

تهتم الأنثروبولوجيا الطبيعية والتاريخ الثقافي وكثير من مباحث علم اللغة، بدراسة جوانب حياة الإنسان البدائي أينما كان. والأنثروبولوجيا شأنها شأن علم النفس، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية، لذلك فالأنثروبولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الأحياء في دراسة كثير من الموضوعات. والأنثروبولوجيا - كعلم للثقافة - ذات صلة بالغة بقوة بعلم الاجتماع، وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذي يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعنا من المجتمعات. وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثروبولوجيا بنفس الطريقة التي نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة. أو إنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد. أما إذا عرفنا

الثقافة تعريفاً واسعاً (بأنها تضم كل الأساليب التي يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما في ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة)، فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثروبولوجيا مع علم الاجتماع، وفي الجامعات البريطانية نجد الأنثروبولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى من تقاليد علم الاجتماع، بينما نجد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً مجالاً واحداً من مجالات الدراسة.

ومع ذلك فهناك وجه اختلاف ملحوظة بين العلمين، فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً. والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعاً. فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة، أما علماء الاجتماع فيميلون - غالباً - إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة. أو عملية بذاتها كالحراك الاجتماعي. وعادة ما يعيش الأنثروبولوجيون في المجتمع الذي يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة، ويسجلون العادات والأعراف مستعينين في ذلك بالإخباريين. والمنهج الأنثروبولوجي هو - بالضرورة - منهج كيفي أو علاجي، أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات. لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ما تكون رسمية وكيفية. وفضلاً عن ذلك فالوسط الطبيعي لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها بينما نجد عالم الاجتماع يدرس - بمرونة كبيرة - التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة.

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثروبولوجيا مرتبط باستمرار بوجود الشعوب البدائية ذاتها، وفي حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر. أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر فإن فرصة الأنثروبولوجيا في البقاء تكون ضئيلة للغاية وقد تتحول الأنثروبولوجيا - حينئذ - لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم أو المجتمعات المحلية الصغيرة، أو أن تذوب في إطار اجتماعي عام.

والملاحظ أن الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هي علوم عامة شأنها شأن العلوم الطبيعية، تهدف إلى إقامة نسق نظري، وإن كانت حتى الآن ماتزال في مرحلة مبكرة من تطورها. تلك هي النظرة التي تبناها كثيرون، بل معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن أظهر هؤلاء دور كايم وراد كليف براون. ولقد قابلت هذه الفكرة معارضة من جانب بعض الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية الذين حاولوا أن يضعوا تفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية من جهة، والعلوم الثقافية والتاريخية من جهة أخرى، حيث أكدوا أنه بينما تهدف الأولى إلى " التفسير السببي " فإن الثانية تسعى إلى تفسير أو فهم المعنى. ولقد أحدثت أعمال

فلهام ديلثي تأثيراً واضحاً في العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بانتشار الاتجاه الثاني وبخاصة في مؤلفه : " مقدمة في دراسة العلوم الإنسانية " *Einleitung in die Geisteswissens* Chasten وكان تأثير ديلثي قوياً في علم الاجتماع الألماني بصفة خاصة، ونستطيع أن نلمحه في مقالات ماكس فيبر عن مناهج العلوم الاجتماعية. وفي بريطانيا صاغ كولنجودو Collingwood أفكاراً مماثلة لتلك التي قدمها ديلثي، لم يكن لها تأثير مباشر ضئيل في العلوم الاجتماعية، ومع ذلك فإن عدداً من الكتاب الإنجليز طالبوا بأن تصبح العلوم الاجتماعية مثل الدراسات التاريخية. أما في إيطاليا، فقد كانت الفلسفة التاريخية عند كروس Croce ذات أثر واضح على الدراسات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان. كذلك اقترح الكتاب الماركسيون ذوي الاتجاه الهيجلي الواضح نظرية فلسفية للتاريخ تعارض علم الاجتماع كعلم تعميمي⁽⁸⁾.

٢ - الفلسفة الاجتماعية

وهي أقدم بكثير من علم الاجتماع، نمت نمواً ملحوظاً في اليونان القديمة، وتبلورت في العصور الوسطى، وازدهرت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير الذي سبق مباشرة مولد علم الاجتماع. وهناك من القضايا المتضمنة في علم الاجتماع المعاصر ما يمكن تتبعها في أعمال الفلاسفة الاجتماعيين القدامى.

ومع أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد العقل الإنساني المنقب، إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذي يفصل بين العلم الإمبريقي والفلسفة، وهو اختلاف ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية. فكلاهما يحاول أن يصف الواقع ويفسره، وكلاهما أيضاً يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق في هذه الملاحظات. وعند هذا الحد ينتهي التشابه بين العلم الإمبريقي (الذي يضم علم الاحتماع) وبين الفلسفة (التي تضم الفلسفة الاجتماعية).، ففي العلم الإمبريقي تستمد التعميمات المتصلة بميدان محدد من البحث من الوقائع التي تم ملاحظتها في هذا الميدان، أو من ميادين وثيقة الصلة به ؛ هذا إلى أن هذه التعميمات تستمد دون التسليم (سواء بالتأكيد أو النفي) بأي معرفة على مستوى عالٍ من التجريد تتعلق بالواقع ككل. وتشكل جملة القضايا التي تكون أي علم إمبريقي نسفاً قائماً بذاته. ولا يسمح للقضية أن تلعب دوراً في هذا النسق إذا كانت تنطوي على معرفة إمبريقية. أي أن لم تكن قد صيغت وفقاً للحدود الموضحة آنفاً.

أما الفلسفة فهي على النقيض من ذلك، لأنها تسعى - أساساً - إلى فهم الحقيقة في كليتها. فالفيلسوف من خلال ملاحظة مجموعات متنوعة من الوقائع يشرع في إقامة بعض المبادئ العامة والنهائية التي يحاول - بواسطتها - تفسير الحقيقة ككل، ونحن لا نسعى هنا إلى الإجابة عن التساؤل الذي يثار حول كيفية اشتقاق القضايا المتعلقة بالحقيقة الكلية، فهناك

اختلافات واضحة في هذا الصدد بين المدارس الفلسفية المتعددة. ويستمد الفيلسوف مسلمات وبيدهيات معينة من المبادئ العليا للحقيقة الكلية التي صاغها، ثم يحاول بعد ذلك استخدامها في إعادة تفسير الوضع الخاص لفئات الموضوعات التي يميزها في الوقائع الملاحظة. وهكذا فبينما يفسر عالم الاجتماع المجتمع في ضوء الوقائع الملاحظة من خلاله أو من خلال الميادين المتصلة بذات المعرفة الإمبريقية، يفسر الفيلسوف الاجتماعي المجتمع في ضوء التفسيرات التي يعطيها للحقيقة الكلية؛ ولذلك فإنه يستطيع أن يتحدث عن العلل الأولى، والقيم النهائية، والغايات القصوى، بينما لا يستطيع علم الاجتماع أن يغفل ذلك.

فالفارق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح على المستوى النظري، إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة، وبخاصة على مستوى النظريات. فقد ظهر خلال نمو علم الاجتماع خلط شديد بينه وبين الفلسفة الاجتماعية. فلقد جاوز كثير من علماء الاجتماع الحدود التي تفصل بين نطاق الفلسفة الاجتماعية ونطاق علم الاجتماع، وأدخلوا فيه أفكاراً وتصورات من النوع الذي يثير الشك والتساؤل، وتنتمي إلى الفلسفة الاجتماعية^(٩).

٣- علم الاجتماع وعلم النفس:

إن الإنسان الفرد لا يتحقق وجوده إلا في وسط جمعي، وحيث أن علم النفس يدرس الإنسان الفرد يقوم علم الاجتماع بدراسة المجتمع الإنساني، لذلك يوجد تداخل بين العلمين يبدو بوضوح في نقطة التقاء مشتركة بينهما في علم النفس الاجتماعي. وكلا العلمين يتبنى وجهات نظر مختلفة، فعلم النفس يعنى بدراسة حاجات الفرد وقدراته وتنظيمها في محيط شخصيته، ومصدر الدوافع الفردية في نطاق التكوين الشخصي، بينما علم الاجتماع يبحث عن مصادر الدوافع البشرية في نطاق الأفكار والقيم التي يتعلمها الفرد من مجتمعه.

ورغم الاختلافات الواضحة بين العلمين فهما يلتقيان في موضوعات متقاربة كثيرة مثل دراسة جناح الأحداث والانتحار مثلاً بغرض الوقوف على الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى هذا السلوك وهكذا فالعلاقة وثيقة بين العلمين.

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل أو العمليات العقلية. فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس، ومنحها معاني معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس. بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم، ويولى علماء النفس المحدثون اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز، والدور الذي تلعبه في تحديد نمط الشخصية.

ولعلم النفس جذور عميقة في كل من علمي الأحياء ووظائف الأعضاء (الفسولوجي)، بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً. والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التي تتناول الإدراك البصري والسمعي لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعي بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التي تتناول العواطف والدافعية.. الخ. وتلك التي تتناول مشاركة الفرد في العلاقات الاجتماعية وغالباً ما يسعى دارسو الإدراك والتعلم والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكلوجية، تلك القوانين التي تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع. أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفي، فغالباً ما يتناولون الفرد والطابع لشخصيته، وهذا ينطبق - بصفة خاصة - على علماء النفس الإكلينيكيين.

ويعد مفهوم الشخصية مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالجوانب السيكلوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية. ويكاد يلعب بالنسبة لعلم النفس الدور الذي يلعبه مفهوم المجتمع أو النسق الاجتماعي بالنسبة لعلم الاجتماع. وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى في شخصية الفرد، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسي وخبراته الشخصية الفريدة. أما علم الاجتماع فيحاول - على العكس من ذلك - فهم السلوك كما يتبدى في المجتمع، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعي... الخ.

ويكاد يلتقي علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً هو علم النفس الاجتماعي. ومن وجهة النظر السيكلوجية الخاصة نجد علم النفس الاجتماعي يهتم بتناول الوسائل التي من خلالها تخضع الشخصية (أو السلوك) للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعي الذي يشغله. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك، فلقد أوضح كيف أن العملية السيكلوجية (الإدراك) تتأثر بالموقف الاجتماعي. مما يؤدي إلى حدوث اضطراب معين في إدراك الشخص.

أما من وجهة النظر السوسولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعي لا يضم فيما يضم أية دراسة للعمليات الاجتماعية تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكلوجية لكل فرد، أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين في موقف معين يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية، ولقد أوضح "جانويتز" Janowitz و"مارفيك" Marvick - في دراسة لهما عن السلوك الانتخابي - كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعاً لا فقط بين الأشخاص ذوي التعليم المحدود، بل أيضاً بين الذين تتصف شخصياتهم بالتسلطية.

على أن وجهتي النظر السوسولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعي غالباً ما تتداخلان وتختلطان عند إجراء البحوث الواقعية، ففي الدراسات التي تتناول الرأي العام، أو

الحركات الجماهيرية في مجال السياسة مثلاً نجد صعوبة كبيرة في التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عالم النفس، لذلك نجد البعض يذهب إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعي علماً مستقلاً شأنه في ذلك شأن الكيمياء الحيوية (١٠).

إلا أن هناك مشكلة أساسية تواجه العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس عند تصديها لدراسة الأنساق الاجتماعية social Systems وهي تلك التي تتمثل في تعيين أو تحديد الوظائف والأدوار، ومن ملاحظات على النسق الاجتماعي أو وحدة الدراسة ككل، ولكن عادة ما تجري هذه الملاحظات على بعض جوانب أو أبعاد النسق، ويعد الشخص المفرد في الواقع هو الوحدة الطبيعية للملاحظة.

وعادة ما تصاغ هذه الإشكالية على النحو التالي « في حين تتوجه النظرية أو تهدف إلى تحديد أو تعيين الأداء الوظيفي للنسق الاجتماعي ككل، تركز البحوث الإمبريقية على وصف وتفسير السلوك الفردي للأشخاص» (١١).

والتركيز على السلوك الفردي كموضوع للدراسة والتفسير لم يتم تجاهله بشكل كامل في العلم الاجتماعي حيث تركز العديد من البحوث السوسيولوجية المعاصرة على وصف وتفسير السلوك الفردي مثل السلوك التصويتي أو الانتخابي، السلوك الاستهلاكي، الاختيار المهني، الاتجاهات والقيم... الخ. وتضمنت المتغيرات التي استخدمت في الوصف والتفسير الخصائص الأساسية التي تعزى إلى الأفراد موضع الدراسة، وخصائص البيئات الاجتماعية التي يعيشون فيها والتي تتراوح بين الأسرة والأصدقاء، إلى السياقات الاجتماعية الأوسع وذلك باستخدام مناهج تفسير متعددة منها :

(١) **طريقة الارتباطات الإحصائية Statistical Association** : وتستخدم في العديد من البحوث الكمية التي تهدف إلى تفسير السلوك الفردي لعينة من الأفراد يختلفون في كل من السلوك المراد تفسيره، والخصائص التي يظن أن من المحتمل الاعتماد عليها في تفسير السلوك.

(٢) **تستخدم الطريقة الثانية في التفسير في كل من البحوث الكمية والكمية،** وتعتمد على تحليل وفحص العمليات الداخلية للفرد Internal Process Within Individuals، ويمكن الوصول إلى المعرفة بهذه العمليات الداخلية من خلال ما يعرف الاستبطان، أو الفهم المتعاطف Introspection & Sympathetic Understanding من قبل الملاحظة وأيضاً في بعض الأحيان من خلال الرصد الكمي Quantitative Monitoring للتغيرات داخل الفرد كما يفعل في بعض فروع علم النفس، والمبدأ العام الذي تستند إليه مثل هذه التفسيرات أن الملاحظات تجري فقط على الشخص المفرد.

ولا تقتصر الاختلافات بين نمطي التفسير السابقين في أسلوب أو طريقة التفسير فقط، والمتغيرات الأساسية أو الرسمية المستخدمة في التفسير التي تمتد من المتغيرات الخارجية إلى المتغيرات الفردية التي تميز الشخص ككل، وهذه الأخيرة أي المتغيرات المميزة للفرد تركز على التغيرات الداخلية التي تحدث للفرد وتؤدي إلى أن يصدر عنه أداء سلوكي معين. وأود أن أشير فقط إلى ملاحظة هامة، مفادها أن التركيز على تفسير السلوك الفردي في العديد من البحوث الاجتماعية يفضي بشكل ما إلى الابتعاد عن المشكلات المحورية The Central Problems للنظرية الاجتماعية والمتعلقة بشكل خاص بتحديد أو تعيين وظائف وأدوار الأنساق الاجتماعية The Functioning of Social Systems. إذن فالمهمة الأساسية المنوطة بالمتخصصين في العلوم الاجتماعية تتمثل في وصف وتفسير الظواهر الاجتماعية Social Phenomena وليس وصف وتفسير السلوك الشخصي للأفراد^(١٢).